العلاقات الإيرانية الخليجية بين التوازن الإستراتيجي و النظرية الأمنية

الأخضري إيمان ، طالبة دكتوراه علوم
جامعة بسكرة (الجزائر)

ملخص :

بما أن معادلة الشرق الأوسط تتركز بشكل أساسي خاصة في الفترة الراهنة بين طرفين رئيسيين هما إيران و دول مجلس التعاون الخليجي، على المستوى الإقليمي ، و بما أن الأمن الإستراتيجي الإقليمي و حتى الدولي مرتبط بتطور العلاقة بينهما ، فإننا سوف نركز في هذه الدراسة على سيرورة و تطور العلاقات الإيرانية الخليجية بين مفهومي التوازن الإستراتيجي و النظرية الأمنية لكلا الضفتين ، و ذلك من خلال دراسة محددات العلاقات الايرانية الخليجية المتمثلة في العامل الجغرافي و محدد الجوار بينهما ، بالإضافة إلى تأثير السياسة الخارجية و التوجهات التي تحكم الطرفين ، بالإضافة إلى أثر المتغيرات الإقليمية على السياسات الإستراتيجية للطرفين مبرزين بشكل خاص التطورات على المستوى العربي بعد الثورات التي شهدتها المنطقة تحت مشروع الشرق الأوسط الجديد، و أخيرا نظرية الأمن الإيرانية الخليجية و مستقبل المنطقة و الخيارات المطروحة أمام كل من إيران و الدول الخليجية دون إغفال الأطراف المؤثرة و المتحكمة في مسار العلاقات.

Abstract :

Since the equation of the Middle East is mainly concentrated in the current period between the two main parties, Iran and the GCC countries, at the regional level, and since regional and even international strategic security is linked to the development of the relationship between them, we will focus in this study on the process and The development of the Iranian-Gulf relations between the concepts of strategic balance and security theory of both shores, through studying the determinants of the Iranian-Gulf relations, namely the geographic factor and the specific neighborhood between them, in addition to the influence of foreign policy and trends governing the two parties. The impact of the regional variables on the strategic policies of the parties, especially highlighting the developments on the Arab level after the revolutions witnessed by the region under the project of the new Middle East, and finally the theory of Iranian security Gulf and the future of the region and the options before Iran and the Gulf countries without ignoring the stakeholders and Controlling the course of relationships.

مقدمة:

تعد المنطقة العربية وخاصة منطقة الخليج العربي، أكثر المناطق عرضة للاضطرابات وعدم الاستقرار، بحكم أهميتها في السياسة الدولية بالإضافة إلى أهميتها الإستراتيجية و الجيواستراتيجية. وتحتل منطقة الخليج العربي مكانة بارزة في الدراسات الإستراتيجية خلال الحقب السابقة والحالية.

و تشكل إيران دولة رئيسة في معادلة توازن القوى بمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة، و ذلك نظرا لما تتمتع به من إمكانات القوى الشاملة للدولة ، بالإضافة إلى الطرف الثاني في المعادلة الخليجية الإيرانية و هي دول مجلس التعاون الخليجي التي لم تعد بمنأى عن التطورات الإقليمية و الدولية التي ألقت بظلالها على كل من مفهوم التوازنات الإستراتجية و النظرية الأمنية سواء للدول الخليجية أم لإيران ، لأنهما كما ذكرنا يعتبران الطرفان الأساسيان في معادلة توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط ، و لعل ما يثبت صحة هذا الكلام هو

الإصلاحات و التغيرات التي طرأت على سياسة الدول الخليجية سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي ، دون أن ننسى الصعيد البيني (الخليجي-الخليجي) و التطورات التي مست العلاقات الخليجية الخليجية مما دفع بإيران إلى تغيير يكاد يكون ملموسا في سياستها الخارجية سواء باتجاه الخليج أو الدول العربية بحكم التطورات التي طرأت على المنطقة العربية بشكل عام ، دون إغفال التطورات على المستوى الدولي التي أسهمت بشكل مباشر سواء سلبا أو إيجابا في رسم السياسات الخارجية و حتى الداخلية لطرفي العلاقة في منطقة الشرق الأوسط(إيران و الخليج)

من ناحية أخرى فإنّ الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة دولال 1 +5 بشأن البرنامج النوويّ الإيرانيّ ، و انسحاب الولايات المتحدة و مجموعة من الفواعل الدولية الغير رسمية من هذا الإتفاق يعدّ تطوراً نوعيّاً ضمن سياق العلاقات الخليجيّة الإيرانيّة.

كل هذا الحديث يقودنا إلى طرح الإشكال التالي : ما هو مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية على ضوء المتغيرات الإقليمية الراهنة؟ و ما هي أم التحديات الأمنية التي ساهمت في بلورة نظرية الأمن الإيرانية الخليجية؟

من أجل الإجابة عن هذه التساؤلات سوف نتطرق إلى المحاور التالية:

1- **محددات العلاقة الإيرانية الخليجية.**

2- أثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الأمنية للخليج و إيران.

3- **نظرية الأمن الإيرانية الخليجية و مستقبل المنطقة.**

أولا: محددات العلاقة الإيرانية الخليجية :

المقصود بمحددات العلاقة الإيرانية الخليجية هي تلك العوامل المتحكمة في مسار العلاقة بين الطرفين سواء تحكما ايجابيا أو سلبيا فإذا ما أردنا تحليل العلاقة بين إيران و الخليج ، لا يمكننا إغفال البعد الجغرافي ، و محدد السياسة الخارجية التي تتحكم بدورها في البعد الأمني و الاستراتيجي لكلا الطرفين ، صحيح هناك عوامل و محددات كثيرة فيما يخص العلاقة بين إيران و الخليج لكننا سوف نركز في هذه الدراسة على محددين رئيسيين متحكمين في العلاقة و هما المحدد الجغرافي بحكم الجوار الذي يفرض مجموعة من المعطيات الإقليمية الحاكمة و الضابطة لتطور العلاقة ، بالإضافة إلى محدد و محرك السياسية الخارجية و البعد الأمني و الاستراتيجي

- **البعد الجغرافي كمحدد للعلاقة الإيرانية الخليجية :**

تلعب الاعتبارات الجيوسياسية و الجيواستراتيجية لأي إقليم دورا كبيرا في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم و أشكالها و آليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات و تحديد مساراتها و اتجاهاتها و أهدافها، فالعلاقات الدولية هي عادة انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي و سياسي و اقتصادي معين يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي[1].

و تعرف الجغرافيا السياسية بأنها العلم الذي يسعى إلى جمع و تحليل و دراسة و تفسير المعلومات الجغرافية الأساسية للدولة لاستخدامها في إعداد الخطط الإستراتيجية في مختلف المجالات و خصوصا تلك المعنية بالأزمات ، و بذلك تعد الجغرافيا الإستراتيجية أكثر شمولا و توسعا من الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيك[2].

يتكون الإقليم الخليجي من ثم انيدول تقع على سواحل الخليج العربي وهي(المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، العراق وإيران)ويكتسب هذا الإقليم أهمية بالغة حيث يحتوي على عدة جزر ذات أهمية عسكرية واقتصادية؛ بحيث من يسيطر عليها بإمكانها لتحكم في الممرات البحرية كافة المتجهة إلى المحيط الهندي وإلى داخل الخليج، [3]فضلاً عن أن هي ضم مضيقه رمز، المنفذ الوحيد لصادرات نفط منطقة الخليج إلى العالم ،حيث يربط مياه الخليج بخليج عمان و بحر العرب .وتقدر كل المصادر الدولية المهتمة بهذا

الإقليم أن هذا المضيق يشهد مرور مايتراوح بين 16,5 و 17 مليون برميل من النفط يوميًا، أي حوالي 20 في المائة من الطلب العالمي على النفط وحوالي 40 في المائة من النفط المنقول بحريًا على نطاق التجارة العالمية.[4] كما يمتد الخليج إلى أقصى عمق متصور في منطقة جنوب غربي آسيا إلى أقرب بقعة من المحيط الهندي وتوابعه إلى وسط وسيا الأوروبية والآسيوية، وقد جعلت خصوصية هذا الموقع الخليج بمنزلة قلب الشرق الأوسط جغرافيًا .فمن خلال هو عبر نهر الفرات يمكن الوصول إلى سوريا والبحر المتوسط أو إلى تركيا فالبحر الأسود من خلال نهر دجلة، أو إلى إيران وبحر الخرز، ومنه إلى روسيا من خلالا لمعابر الطبيعية أو إلى أفغانستان، وبالنظر إلى الموقع الجغرافي لإيران ضمن الإقليم الخليجي نجد أن لديها ميزة إستراتيجية تتمثل في تحكمها في الممرات البحرية الحيوية، وهي نظرية قديمة أطلق عليها علماء السياسة" **قلب العالم**"؛ وبالتالي إذا كان ذلك الموقع قد أضفى على الإقليم ككل أهمية بالغة، فإنه قد منح إيران خاصة -وضعًا استراتيجيًا مهمًّا، حيث تعتبر جسرًا يربط شبه الجزيرة العربية بالصين والهند وجنوب شرق آسيا إلى الحد الذي يمكن القول إنها تعد مفتاح الشرق[5] .وتعتبر إيران دائمًا في حالة من الشدو الجذب على الصعيد العالمي؛بسب بموقعها الجيواستراتيجي من ناحية وتفاعلاتها الإقليمية من ناحية ثانية، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي للنخبة الإيرانية الحاكمة هو الحفاظ على وضع التميز الذي تحظى به إيران في سياق تغيرت وازن القوة، من ناحية أخر يفقد حددت الوثيقة العشرينية التي أعلنتها إيران عام 2005 ملامح السياسة الخارجية الإيرانية عامة وتجاه منطقة الخليج العربي على نحو خاص، حيث تنطلق من فكرة مؤداها أن جنوب غرب آسيا هي منطقة إستراتيجية بالنسبة للأمن القومي الإيراني، وهي منطقة ذات أربعة أضلاع تحدها الحدود الغربية للهند والصين، والحدود الجنوبية لروسيا، والحدود الشرقية لأوروبا وأفريقيا، وفي الشمال المحيط الهندي.

تلك المنطقة بها خمسة نظم هي" شبه القارة والشرق الأوسط والخليج العربي والقوقاز وآسيا الوسطى"، ووفقاً لهذه الوثيقة "فإن إيران باعتبارها لاعبًا إقليميًا يتعين عليها للوصول إلى مكانة إقليمية أفضل أن تحدد وضعية محيطها وأولياتها فيما يخص النظام الإقليمي حتىت تمكن من لعبدور أفضل، وتعد منطقة الخليج العربي في مقدمة تلك الدوائر انطلاقاً من أبعاد مختلفة جغرافية واستراتيجية وسياسية وثقافية[6].

- **العلاقات الحدودية الإيرانية الخليجية و الخليجية الخليجية :**

أخذت ظاهرة بروز كيانات سياسية مستقلة تأخذ صورة الدولة بالمفهوم المعاصر بالتشكل في الخليج العربي ، وتعاظمت أهميتها بعد تحرر غالبية الأقطار الخليجية من السيطرة الأجنبية واسترداد استقلالها ، أي أن معظم الدول الخليجية تعود عضويتها في المجموعة الدولية كما تتمثل في إطارالأمم المتحدة إلى أقل من نصف قرن، وكان طبيعيا أن يصاحب نشأة كل كيان دولي جديد مواجهة ضرورة حل مشكلات، بعضها ناجم عن التوارث الدولي سواء بالنسبة للحدود أو في ما يتعلق بالتعهدات الدولية السابقة، والبعض الآخر يتناول العلاقات مع الدول المجاورة وتصفية ما قد يكون قائما حينذاك أو استجد عقب الاستقلال من قضايا تثير خلافا في الرأي والمصالح وتتطلب استحداث حلول مناسبة[7].

و العلاقات الإيرانية الخليجية ليست بمنأى عن هذه الخلافات الحدودية سواء بين إيران و الدول الخليجية أو الخلافات الحدودية الخليجية الخليجية، فجذور الخلاف الحدودي الإيراني الخليجي تعود إلى الخلاف على الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) ، التي تقع عند مدخل مضيق هرمز في الخليج العربي، والذي يعتبر من أهم المضايق والممرات المائية الحيويّة في العالم. لهذه الجزر أهميّة جيوبوليتيكيّة وجيوإقتصاديّة كبيرة، لأنها ذات موقع جغرافي مهم يوفر الحماية الإستراتيجية العسكرية ،و التي تأبى إيران التنازل عنها لصالح الإمارات العربية المتحدة و بالمقابل ترى هذه الأخيرة أنها هي المالك الوحيد لهذه الجزر، في المقابل هناك خلافات حدودية

خليجية خليجية تمثلت في الخلاف البحريني القطري على جزر حوار و جزيرة حد جنان ، دون أن ننسى الخلاف القطري السعودي بالنسبة للمنطقة التي أعطيت للسعودية من قبل دولة الإمارات كجزء من اتفاق تم التوصل إليه عام 1974 والذي يحرم قطر من الانتقال البري إلى دولة الإمارات وهي منطقة خوفوس التي تعتبر غنية افتراضيا بطبقات من النفط ، بالإضافة إلى الخلافات بين الإمارات والسعودية فبعد الحصول على استقلال دولة الإمارات عام 1971 أيدت بريطانيا إطالة حدودها غربا حتى حدود قطر لكن العربية السعودية ادعت ملكيتها على تلك الأراضي وتحدثت عن أنها الدولة الوحيدة التي تحاذي قطر[8].

هذه الخلافات تقودنا إلى الحديث عن أن الخلافات في منطقة الخليج العربي ليست فقط على المستوى الإيراني الخليجي بل تتعداها إلى الخلافات الخليجية الخليجية مما ترك أثرا إلى غاية الفترة الراهنة التي تشهدها المنطقة من خلال الأزمات الدبلوماسية و حتى الحدودية التي تعتري العلاقات الخليجية الخليجية، مما كان له الأثر في صعوبة تحديد سياسة خارجية موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي اتجاه إيران بشكل خاص و اتجاه القضايا الإقليمية بوجه عام.

- **السياسة الخارجية و المحدد الأمني في العلاقة الإيرانية الخليجية** :

تبنت إيران سياسة خارجية ثورية منذ 1979 إذ كانت الطبقة الحاكمة آنذاك محملة برؤية مسبقة تجاه العالم الخارجي انعكست على سياستها الخارجية، جرّت هذه الرؤية عاصفة محملة بعزلة دولية ونظرة سلبية تجاه إيران. إلا أنه مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي وبداية عقد التسعينات[9]، بدت إيران أكثر واقعية في سياستها الخارجية، لاسيما مع صعود التيار الواقعي. إثر ذلك سعت إيران إلى إعادة هيكلة علاقاتها الإقليمية والدولية مع الاحتفاظ بثوابتها الإستراتيجية، وانتقلت من الدور الثوري في عهد الخميني، إلى الدور المتوازن إذ ركزت على الدبلوماسية الهادئة والتوازن في علاقاتها الخارجية، وحاولت أن تجمع بين القوة الصلبة والناعمة، بعيدا عن إثارة الحساسيات؛ بهدف إعادة بناء ما دمرته الحرب العراقية- الإيرانية. رغم ذلك استمرت دول الجوار تقابل كل سياسة إيرانية بنظرة يكتنفها الشك والحذر الشديد[10].

و لا تزال أنشطة إيران الخارجية تُقابل بنظرة من القلق والشك، لاسيما في العراق ولبنان وفلسطين واليمن ومعظم الدول العربية، وهو ما يحول دون تجذر العلاقات الإيرانية- العربية. فتجذر هذه العلاقة يتطلب بناء مؤسسات مشتركة تؤطر تفاعلاتهما، وترعاها جهات نافذة ذات سلطان ونفوذ, حتى يتم التعامل مع هذه العلاقة باعتبارها جزءا من نسق علائقي كامل اقتصادي وثقافي وسياسي، عند ذلك يمكن أن تزال أزمة الثقة بين إيران وجوارها[11]، وبخاصة أن إيران لم تقم بالجهد اللازم لتطمين هذه الدول.

لا يمكن إنكار أن سياسة إيران الأمنية جعلتها طرفا لا يمكن تجاوزه في ترتيبات المنطقة الأمنية. وبالتالي فإن أي سياسة تحول دون دمج إيران في شبكة طبيعية من العلاقات الدولية والإقليمية، هي سياسة فاشلة وقصيرة الأجل[12]. حيث ترى المجموعة الأوروبية فرصة اقتصادية كبرى في المساعدة على تسوية الخلافات الأمريكية- الإيرانية. وعلى المستوى الداخلي في واشنطن أخذت شركات النفط والمؤسسات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى عدد متنام من الشخصيات السياسة الأمريكية، تنتقد واشنطن لفشلها في حل مشكلاتها مع إيران. وسعت دول عربية خليجية إلى تحسين علاقاتها مع إيران ورفض مشاركتها بأي عمل عسكري ضدها[13]. ولكن يجب على دول الخليج بخاصة امتلاك عناصر القوة الشاملة لجعل علاقتها مع إيران تقوم على التوازن حتى يمكن تطوير علاقات متوازنة ومنظومة أمنية متناسقة؛ لأنه بدون التوازن الاستراتيجي بين إيران ودول الخليج لن تتبني علاقات متوازنة بل ستكون علاقات مختلة لصالح الطرف الأقوى وهذا يؤدي إلى صراعات مدمرة وعدم استقرار وتوتر دائم.[14]

- الخليج في السياسة الخارجية الإيرانية : بصعود حسن روحاني إلى سدة الحكم في إيران سنة 2013 ، أصبحت الأنظار متجهة إلى التغير الذي سوف يطرأ على السياسة الخارجية الإيرانية بحكم أن روحاني يحسب على التيار الإصلاحي في إيران و ليس مثل سابقه احمدي نجاد ، بل اعتبر الكثير من المحللين السياسيين أن فترة حكم روحاني سوف تكون امتدادا للسياسة الخارجية في عهد كل من رفس نجاني و خاتمي التي تميزت بالليونة و النفس الطويل، و بالتالي تحسين العلاقات مع الصديق العدو الخليجي ، فسياسة النظام الحالي بشكل عام ، و اتجاه دول الخليج خاصة ترتبط بمدى تغلب التيار الحاكم في ميزان القوى الداخلي في إيران[15].

كما ارتبطت سياسة إيران بالدول الخليجية بعدة محددات منها ما يستند إلى الرؤية العقائدية لصناع السياسة الخارجية الإيرانية و القائمين على تنفيذها، و مكانة العقيدة في أسس المشروع الإيراني الذي يقع الخليج في إطاره، كما حدد تلك السياسة مفهوم النظام الإيراني لدور إيران الإقليمي و الدولي[16] ، و مقومات هذا الدور و إستراتيجية تفعيله، بالإضافة إلى موقع الخليج في هذه الإستراتيجية الإيرانية التي ترسم توجهات و معالم السياسة الخارجية الإيرانية بشكل عام ، و اتجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج بشكل أدق و أخص.

- **السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجية:**

تعتبر السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي الأكثر غموضاً واستقراراً عبر السنوات الماضية، كما أن هذه السياسات تصب ضمن توجهات الضفة الغربية (الولايات المتحدة وحلفائها) ، وتتماشى بشكل كبير معها . وتتفاوت السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي من حيث تأثيرها في التفاعلات الدولية و الإقليمية [17]،

و لا يخفى أن المملكة العربية السعودية تعتبر قائدة السياسة الخارجية الخليجية على العموم، وتتمحور في تركيزها على البعد الاقتصادي المتمثل في النفط وأهميته كمحدد للعلاقات و التفاعلات الدولية ، والعنصر الآخر المهم في السياسات الخارجية في دول الخليج هو أهمية بعضها في التوازن الإقليمي من منظور دولي و إقليمي (إيران ، تركيا و إسرائيل و بعض الدول العربية)[18] ، فدائماً كانت تنظر الولايات المتحدة إلى المملكة العربية السعودية كدولة مهمة في معادلة التوازن الإقليمي، وعليه يمكن اعتبار هذين العاملين من أهم ميزات السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي"النفط والتوازن الإقليمي في ظل التطورات الإقليمية والأمنية والتطورات الدولية الاقتصادية" ، و الملاحظ أن هناك تفاوت في السياسات الخارجية لدول المجلس مع أنها تتوافق بشكل عام في التوجه والأداء مع وجود وسنناقش في السطور التالية المحددات الداخلية والإقليمية والدولية للسياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي مع أنه لا يمكن في ظل التطورات الراهنة الفصل بين ما هو داخلي وإقليمي أو دولي[19]،

*** المحددات المحلية للسياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليج:**

المحددات الداخلية المؤثرة في سياسات دول الخليج العربية تتضمن عدداً كبيراً من المحددات لكننا سوف نركز على ثلاث محددات و هي: **المحددات السياسية، والمحددات الاقتصادية، والمحددات الديموغرافية.**[20] وفي ما يتعلق بالمحددات السياسية فهي تشمل طبيعة الأنظمة السياسية وفي دول الخليج العربي فإن معظم هذه الدول لم تصل إلى الآن إلى مرحلة يمكن أن يطلق عليها بأنها أنظمة ديمقراطية بما يحتوي ذلك من وجود للسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهذا يعني غياب المواطن عن صناعة القرار لغياب الأحزاب السياسية والجمعيات السياسية وجماعات الضغط السياسية التي يمكن أن يلعب المواطن فيها دوراً في التأثير في السياسات الخارجية لهذه الدول[21]. كما أن معظم هذه الدول حكومات تقوم على الوراثة في مبدأ علاقة تبعية من المواطن، فهذه الأنظمة تقوم على تبادل الشرعية مقابل الفاعلية من خلال أنظمة اقتصادية ريعية يتم فيها تنظيم شرعية النظام السياسي في هذه البلدان[22]، وإن كانت بعض البلدان قد شهدت نوعاً من الإصلاحات السياسية مثل الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية ومحاولات

الإصلاح في بقية دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن تأثير المحددات السياسية يبقى فقط في ظل إدراك النخب الحاكمة وخصائصها الشخصية التي تلعب دوراً مهماً في تحديد السياسات الخارجية لهذه الدول.[23]

لكن الأنظمة السياسية تغيب عنها الديمقراطية والمشاركة الشعبية، فمعظم القرارات في السياسات الخارجية تلعب فيها الدور الكبير مؤسسات الحكم. وعليه يمكن القول إن تأثير المحدد السياسي، كما تم تبيانه آنفاً، متشابه بين دول مجلس التعاون الخليجي وعليه يكون له الأثر نفسه من حيث تأثيره المحدود في السياسات الخارجية لأن بقاء هذه الأنظمة السياسية فترة طويلة يشير إلى عدم تأثير المحددات السياسية أو إلى استقرار السياسة الخارجية لهذه الدول أما المحددات الاقتصادية فتلعب دوراً كبيراً في التأثير في السياسات الخارجية من حيث إن عامل النفط يلعب دوراً كبيراً وذا علاقة بكافة المتغيرات السياسية والديموغرافية وغيرها مثل المحددات الإقليمية والدولية، وبما أن النفط يشكل العمود الفقري لاقتصادات هذه الدول، فإن ذلك يحدد على هذه العوامل استقراراً في السياسات الخارجية لأن استقرارها سيضمن استقراراً لمبيعات النفط وعوائده، كما أن هذا المحدد على أهميته الكبيرة لهذه الدول إلا أنه يشكل عائقاً في حرية تصرف الدول إقليمياً ودولياً، بحيث يفرض على صناع القرار الإبقاء على علاقات دولية معينة واتباع سياسات خارجية معينة رغماً عن عدم قناعة صناع القرار، لأن النفط أولاً بالنسبة لهذه الدول، لذا نجد مؤخراً محاولة خليجية للحد من هذه المعضلة في السياسات الخارجية وذلك بتوزيع صادرات النفط وتوزيع الدول المستوردة لإعطائها نوعاً من المرونة وحتى لا يكون النفط محدداً سلبياً في حرية السلوك في السياسة الخارجية. مع العلم أن الخروج من هذه المعضلة سيدخلها في معضلات تتعلق بالأمن.[24]

وفي مجال المحددات الديموغرافية، فستتم مناقشة محددات أساسية في هذا المجال تشمل السكان، العمالة الأجنبية، والموقع الجغرافي. ويشكل عامل السكان أثراً كبيراً في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون، ففي معظم هذه الدول ماعدا السعودية وعُمان، يعتبر السكان الأصليون هم الأقلية بالمقارنة مع العمالة الوافدة في تلك الدول التي تؤثر في طبيعة السياسات الخارجية لهذه الدول مع دول العمالة الوافدة.[25] كما أن عامل الأمن الداخلي يقلق كثيراً من هذه الدول، خاصة جيوشها التي تلعب دوراً كبيراً في تنفيذ السياسات الخارجية لا سيما بالنسبة للدول الكبرى والتي لم تجرب إلى الآن في هذه الدول.[26]

ويلعب الموقع الجغرافي دوراً مؤثراً لهذه الدول التي تقع في منطقة ذات أهمية استراتيجية ومن حيث سيطرتها على أكبر مخزون نفطي، كما أنه يقع في قلب الصراع الدائر في العراق والتنافس الإقليمي في المنطقة، فإن كل ذلك يشكل عامل ضغط على سلوك هذه الدول في السياسة الخارجية[27].

*** المحددات الإقليمية:** وتتلخص هذه المحددات في عدة عوامل مشتركة ومتداخلة تشمل: الجوار الأمني لدول الخليج العربية والدور الإيراني والنزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون مع دول الجوار[28].

ويلعب الجوار الأمني لدول مجلس التعاون دوراً مؤثراً في سياسات دول الخليج العربية، فقد وقفت كل هذه الدول مع الولايات المتحدة في حرب تحرير الكويت تحت مظلة الشرعية الدولية، كما وقفت كلها أيضاً مع الحرب الأمريكية على العراق للتخلص من نظام صدام حسين والسيطرة على المنطقة سيطرة مباشرة من دون الحاجة إلى القواعد العسكرية في هذه الدول[29] مع أن قطر تحوي أكبر قاعدة عسكرية أمريكية موجودة في المنطقة بعد الوجود العسكري الأمريكي في العراق، لكن ذلك سيتغير بعد استقرار الوضع في العراق إن حدث ذلك على المدى البعيد[30]. لذلك فإن هذه الدول ترى أن الجوار الأمني يشكل عامل ضغط قوياً عليها للاستمرار في سياسات خارجية وداخلية أصبحت حرجة للأنظمة السياسية في هذه البلدان، وأدى إلى قلق هذه الدول من الذي سيحدث بعد انتهاء الاحتلال الأمريكي للعراق وخاصة ما يتعلق بالعلاقات الأمريكية- الإيرانية، لأن أي شكل لهذه العلاقات سيؤثر في سياسات هذه

الدول. فكما أثر سحب القوات العسكرية من السعودية في إعادة النظر بالنواحي الأمنية لهذه الدول، فإن حصول تحسن في العلاقات الإيرانية-الأمريكية سيؤثر في منظور دول الخليج العربية للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن سوء هذه العلاقات سيؤثر في تحسن العلاقات مع الولايات المتحدة، لذا فإن المحددات الإقليمية دائمة ومستمرة التأثير، وشكلت في السنوات الثلاث الماضية حالة من القلق لدى دول مجلس التعاون الخليجي[31].

كما أن الطموح الإيراني إلى السيطرة على منطقة الخليج العربي وذلك من خلال سعيها لامتلاك سلاح نووي سيؤثر بشكل كبير في سلوك دول الخليج العربية، فمن ناحية وجود عامل سني وشيعي، والاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية، وهناك عدم ثقة متبادلة بالدور الإيراني في المنطقة، وهذا قد يؤدي بدول الخليج العربية خاصة في ظل تراجع اعتمادها الأمني على أمريكا إلى أن تسعى إلى تطوير أسلحتها وجيوشها مما سيقود المنطقة إلى سباق تسلح قد يؤثر سلباً في أهداف التنمية الداخلية في هذه الدول[32].

إن النزاعات الداخلية في دول مجلس التعاون تؤثر في إدراك الدول الخارجية لها، وبالرغم من حل معظم هذه النزاعات إلا أنه تبقى بعض النزاعات مع الدول المجاورة لها والتي قد تتحول إلى نزاعات مسلحة بين هذه الدول مما يقود المنطقة إلى مزيد من عدم الاستقرار[33]. أما بالنسبة للصراع العربي-الإسرائيلي فهو يؤثر بشكل أساسي في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون من حيث إن هذه القضية تعتبر ذات ارتباط ديني وقوي، وكانت السياسات الخارجية إلى مدى قصير تعتمد على تقديم المساعدات المالية إلى الفلسطينيين مع العلم أن بعض الدول الخليجية تحاول أن تلعب دوراً فاعلاً يتعدى سياسة المساعدات الاقتصادية فقط، خاصة أن مفتاح العلاقات الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للدول العربية هو إسرائيل [34].

*** المحددات الدولية:**

لعبت العلاقات الخليجية-الأمريكية دوراً كبيراً في التأثير في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد ارتبطت دول مجلس التعاون مع أمريكا بعلاقات قامت على مبدأ أن تقوم أمريكا بتقديم الحماية الأمنية والعسكرية لدول مجلس التعاون، وتمثل ذلك بالقوات العسكرية الأمريكية وتحرير الكويت ومبيعات الأسلحة إلى دول مجلس التعاون وذلك مقابل تأمين تدفق النفط الخليجي إلى أمريكا والدول الغربية[35]، لذلك بقيت السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون مستقرة لفترة طويلة حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، خاصة عندما بدأت المملكة العربية السعودية بالتفكير في إعادة النظر في سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة والنظر ببدائل استراتيجية جديدة مثل التوجه إلى الصين والهند وغيرها، مما أعطى دول مجلس التعاون حرية[36] التصرف في سياساتها الخارجية. لذلك فإن العالم يجمع على أهمية دول مجلس التعاون الخليجي بسبب عامل النفط، وأن هذه الدول تسعى بشكل كبير إلى الإبقاء على علاقات جيدة معها مما يعطي دول مجلس التعاون حرية في التصرف، خاصة أن الحلفاء الجدد لا يطالبون بإصلاحات داخلية وتغييرات، كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لذلك.[37]

وباختصار فإن السياسات الخارجية ماعدا الدور المهم للمملكة العربية السعودية يبقى أثرها محدوداً جداً في مخرجات العلاقات الدولية بغض النظر عما تقوم به قطر أحياناً عبر محاولة لفت النظر إليها من خلال تحالفات غير محدودة مع أمريكا وعلاقات مع دول الجوار التي تعدها الدول الخليجية الأخرى في مصاف العدو، لكن تبقى المملكة العربية السعودية أكبر دولة خليجية ذات تأثير كبير في سياسات دول مجلس التعاون الخليجي، وتبقى هي الأكثر أهمية في التأثير في التطورات الإقليمية سواء المرتبطة بالتنافس الإقليمي السعودي-الإيراني، أو الدور الإسلامي الدولي أو الصراع العربي-الإسرائيلي، فقد لعبت محددات السعودية الداخلية، كونها تحتوي على الحرمين الشريفين للعالم الإسلامي وأكبر مخزون نفطي وأكبر مساحة وعدد سكان، دوراً كبيراً لتبقى الدولة المواصلة لإضفاء صبغتها في

السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتبقى سياسات هذه الدول تابعة للسياسة الخارجية السعودية أو تنبثق منها. وبالرغم مما ذكر يبقى تأثير السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي مرتبطاً بمعضلة النفط-الأمن وبالتالي بالمحدد الداخلي-الخارجي.[38]

ثانيا : المتغيرات الإقليمية و انعكاسها على السياسة الأمنية الإيرانية الخليجية

المقصود بالمتغيرات الإقليمية هو التطورات في البيئة الإقليمية المحيطة بكل من إيران و دول الخليج العربي ، و دورها في تحديد السياسات الأمنية لهذه الأخيرة ، و كما ذكرنا في المحور الأول، فإن الإقليم الإيراني الخليجي (الشرق الأوسط) يضم العديد من الدول ، لكن دراستنا سوف تركز على كل من(سوريا ، لبنان ،اليمن،العراق، إسرائيل و تركيا) بحكم التأثير و التأثر المباشر و غير المباشر للعلاقات الإيرانية الخليجية بالتغيرات الحاصلة على مستوى الدول المذكورة سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي .

لا يمكننا بأي حال من الأحوال تجاهل الدور الإيراني و الخليجي في الشرق الأوسط، بسبب الخواء والبلبلة الإقليميين، اللذين يتعمقان فيه. فالمنطقة المشار إليها تشهد تسارُعاً تاريخياً جديداً ، و أحداثا تكاد لا تنتهي إلى درجة التنبؤ بشرق أوسط جديد بمعايير و فاعلين جدد ، و العناصر الأكثر بروزاً في هذا الوضع، هي تفتُّت دولتي العراق واليمن وانهيارهما، وفقدان نظام بشار الأسد شرعيته الداخلية و الخارجية على المستوى الدولي(على الأقل من وجهة النظر الخليجية). ويضاف إلى ذلك انعدام استقرار لبنان الدائم، ومواصلة إسرائيل سياستها الاستيطانية في فلسطين. ويترافق ذلك كله مع صعود فاعلين جدد[39]، من مثل بروز تنظيم الدولة الإسلامية، و توطُّد إدارة البرزاني في المنطقة الكردية الحاظية بالحكم الذاتي، هذه الإدارة. قد حظيت بمستوى من الحكم الذاتي لم يسبق له مثيل، في تاريخها.

في هذا السياق المضطرب، بالذات، تظهر كل من إيران و دول الخليج إلى مركز و مسرح السياسة الشرق أوسطية، وتبدو هذين الطرفين قوةً إقليمية صاعدة. فمنذ 2011 و هو تاريخ بداية ما يسمى بثورات الربيع العربي ، عرف النظام الإيراني و الأنظمة الخليجية سياسات خارجية و حتى داخلية تؤكد للمتبع للسياستين الإيرانية و الخليجية مدى التأثير و التأثر و الإستثمار الحاصل على مستوى العلاقات الإيرانية الخليجية و ذلك من خلال إعادة صياغة التوازنات الإستراتيجية في المنطقة برعاية دولية التي لا يمكننا إغفال دورها الفعال في رسم الإستراتيجيات الجديدة في المنطقة ، و لعل أهم فاعلين دوليين رسميين هما الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا العائدة بقوة في المنطقة بعد زوال و انحلال و اضمحلال مبدأ و سياسة الأحادية القطبية الذي تزعمته أمريكا لفترة ليست بوجيزة من الزمن ، إن الثورات العربية كان لها أكبر الأثر على أن تخطو إيران بخطوات سريعة نحو لعب دور اقليمي في المنطقة، فالثورات سوف تُحدث تطورات في التوازنات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط و يمكن القول أنها سوف تفرض تداعيات متباينة علي مصالح إيران و طموحاتها في أن تصبح رقم مهم في معظم الملفات الإقليمية إن لم يكن مجملها [40]، حيث أن حالة الارتباك التي كانت مسيطرة علي العلاقات العربية الإيرانية تحولت إلي اطمئنان إيران إزاء التداعيات الأولي لموجات التغيير و التحول الديمقراطي التي بدأت في يناير 2011، خاصة النجاح في الإطاحة بالأنظمة في تونس ومصر واليمن، فهذه الثورات العربية خلقت فرص جديدة لإيران خاصة بعد سقوط حلفاء الغرب في الشرق الأوسط والذي يعني فشل كافة جهود الولايات المتحدة الأميركية في فرض عزلة إقليمية علي إيران، كانت أهم الفرص التي اكتسبتها إيران بعد سقوط الأنظمة في مصر و تونس و اليمن ، هو تقديم النموذج السياسي الإيراني ، فمن خلال إيجاد شرق أوسط جديد يقوم على أنقاض الأنظمة التي سقطت، يكون شرق أوسط إسلامي في مواجهه مشروع" الشرق الأوسط الكبير" الذي طرحته الولايات المتحدة الأميركية بعد احتلال العراق2003، أيضا سقوط الأنظمة يساهم في إعادة بناء العلاقات مع تلك الدول[41].

و يمكن القول أن التأثير الأهم الذي أنتجته الثورات العربية أنها فرضت نمط صراعي على علاقات و تفاعلات إيران مع القوى الإقليمية الأخرى ، فهذه الثورات لم تفرض تحديات علي إيران فقط بل علي القوى الإقليمية الأخرى ، فاسرائيل أصبحت تشعر بمزيد من العزلة و التهديد لكنها أيضا أدت إلي توتر العلاقات الإيرانية/ التركية، ومن هنا بدأت إيران في البحث عن بدائل أخري لتجاوز تلك الصعوبات من أهمها هو التمدد الإيراني داخل العراق[42].

و بالنسبة للأزمة السورية التي لا تغفل العيون الإيرانية و لا الخليجية عنها ، تختلف مواقف إيران اختلاف كبير مع مواقف المملكة العربية السعودية بل تفصل الدولتين مسافات بعيدة رغم كونهما دولتان مؤثرتان في منطقة الشرق الأوسط والاختلافات بينهما تتصاعد في الوقت الحالي ولا شك أن الخلافات الثقافية والعقائدية والمذهبية العميقة، وكذلك التنافس النفطي و الاقتصادي الشديد و تضاد المصالح السياسية و الدبلوماسية المتسع، و الاستراتيجيات حول الجغرافيا السياسية للمنطقة من بين الأسس و العوامل التي لم تسمح لهما بالتقارب خلال العقود الماضية إلا في مقاطع قليلة و رغم المحاولات لتقليل الخلافات تتزايد المسافات و يعلو جدار الشك و عدم الثقة و سوء التفاهم بينهما، واتضح ذلك بصدد عدة قضايا و بالأخص الأزمة السورية، فاتبعت كلا منهما خطوات مختلفة، في اتجاهان متضادان ، فإيران كانت تؤيد نظام الأسد و تقدم الدعم له ، في حين أن المملكة السعودية تقود تحالف يسعي للإطاحة بنظام الأسد ومن هنا تتعارض مصالحهما ، و تسعي كلا منهما في التشبث بموقف يحقق لهما مساعيها و أهدافها بغض الطرف عن مصالح الدول الأخرى و من أجل أن تُحكم نفوذها في المنطقة[43].

فإيران منذ الثورة الإسلامية وهي متشبثة بسوريا كحليف أساسي لها في المنطقة نظراً لتقارب الرؤى و النظم في كلا البلدين ،خاصة فيما يتعلق بالوجود الإسرائيلي التي ترفضه كلا من سوريا و إيران ، نظراً لأن سوريا فقدت جزء من أراضيها في حرب67 ، وإيران ترفض رفضا باتاً الوجود الصهيوني في المنطقة فهي تسعي إلي قيادة العالم الإسلامي بدون وجود إسرائيل ، ومن ثم التدخل الإيراني في الأزمة السورية فرض عليها تحديات، فالتحديات التي واجهت إيران في ظل الاستقطاب فهناك ما يُعرف بتحالف 4+1 وأطرافه (روسيا وسوريا و إيران و العراق + حزب الله)، وهناك التحالف الأمريكي الذي يضم بعض القوي الدولية و العربية و الإقليمية (الدول الخليجية بشكل خاص)، و هذا فرض علي صناع السياسة الخارجية الإيرانية العديد من التساؤلات حول ما مستقبل إيران في حالة انضمامها لأحد الأطراف، فالاتفاق مع الولايات المتحدة قد يؤدي إلي تنازل إيران عن البرنامج النووي مقابل لعب أدوار إقليمية مدعومة من الولايات المتحدة ، من الناحية الأخرى ماذا عن مستقبل إيران في ظل التدخل الروسي في سوريا و انتشار النفوذ الإيراني في سوريا ، أيضا التدخل الروسي في سوريا يهدد الأمن القومي الإيراني[44].

لم تكن إيران و الدول الخليجية معنية في أي وقت مضي بقراءة تفاصيل المشهد المعقد في منطقة الشرق الأوسط بقدر ما تبدو في الوقت الحالي. فقد فوجئ الطرفان بحجم التأثير الكبير الذي فرضته الثورات و الاحتجاجات التي اجتاحت العديد من الدول العربية منذ نهاية عام 2010، سواء علي صعيد التحولات الداخلية الجذرية التي شهدتها هذه الدول، أو علي صعيد توازنات القوي الإستراتيجية في الشرق الأوسط والتي تبدو مقبلة علي مرحلة إعادة هيكلة جديدة لم تتحدد ملامحها النهائية بعد، لكنها في كل الأحوال سوف تمس مصالح إيران و الخليج على حد سواء وطموحاتهما في الإقليم. ورغم أن قوي إقليمية عديدة مثل تركيا و إسرائيل تشترك مع الطرفين في ذلك فدراسة أنماط التفاعل الإيرانى الخليجي مع هذه التطورات الإقليمية تكتسب أهمية و زخماً خاصاً لاعتبارات عديدة منها أن الطرفين المعنيين كانا من أوائل القوى الإقليمية التي دخلت علي خط هذه الثورات[45].

فإذا ما أردنا تشخيص التقارب و التنافر الإيراني الخليجي في المنطقة و تباين السياسات بعد الربيع العربي ليس لدينا مثال أبلغ من اليمن الذي صور بشكل واضح مدى التجاذب الخليجي الإيراني و سعي كلا الطرفين إلى رسم سياسة توازنات إستراتيجية جديدة ، فاليمن يعد الجزء الأضعف في الحزام الأمني الذي شكلته الرياض لتعزيز أمنها القومي ،

حيث يشكل المجتمع اليمني الهش بتركيبته الجهوية – المذهبية أساسا للاضطراب الاجتماعي و السياسي الذي تشهده صنعاء على مر عقود ، و تنعكس اضطرابات المشهد اليمني على الأمن السعودي تبعا لطبيعة شبكة العلاقات العشائرية – المذهبية الممتدة بين اليمن و الجنوب السعودي.

الحرب علي اليمن غيرت التوازنات الإقليمية في المنطقة، بل و كشفت عن تحالفات إقليمية جديدة، إذ أن السعودية التى كانت تخشى من تزايد السلطة الإقليمية لإيران و الثقة الدولية فيها كانت قد أفحمت غالبية الدول الأعضاء بالجامعة العربية ومن بينها: مصر و قطر والإمارات العربية والأردن في صراعها السياسي والعسكري و قامت بإرسال مبعوثيها لكل من باكستان وتركيا على وجه الخصوص للتوصل لتكوين تحالف استراتيجي فوق إقليمي لمواجهة الحوثيين في اليمن و الجمهورية الإيرانية، من جانب أخر لم تجن تركيا- صاحبة القوة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط- من وراء تطورات الشرق الأوسط سوى الفشل الدبلوماسي و الاستراتيجي في كل من سوريا ومصر والعراق، فالأحداث الأخيرة في المنطقة وخاصة حرب اليمن تشير إلي أن تركيا تتعامل بالإستراتيجية المرحلية تجاه التطورات الحادثة وليس لديها أي برنامج محدد للدخول في لعبة التحالفات و الإتلافات الإقليمية[46]

و على اختلاف بنى المجتمعين اليمني و البحريني ، يعد الدور الإيراني في اليمن امتدادا لدورها في البحرين في المنافسة الجيوسياسية مع المملكة العربية السعودية على اليمن ، مما له أهمية في الحفاظ على أمن الطاقة و السياسة بشكل عام ، كما تكمن أهمية اليمن بالنسبة إلى إيران في أنه أحد المواقع المحتملة لمهاجمة أهداف أمريكية في حال مهاجمة المنشات النووية الإيرانية مستقبلا ، و قاعدة للنشاط الاستخباراتي الإيراني للحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية ، و نظرا لانتماء جماعة الحوثي إلى المذهب الزيدي (أحد مذاهب الشيعة)[47] ، مثل التقارب المذهبي ركيزة إيديولوجية مشتركة عززت من التقارب بين إيران و الحوثيين ، فمع بداية الثورة اليمنية في 2011 ، و ضعف سلطة الدولة اليمنية الهشة ، زاد الصراع بين إيران و الخليج و خاصة المملكة العربية السعودية التي باتت حذرة على حدودها الجنوبية .

- **ثالثا : نظرية الأمن الإيرانية الخليجية و مستقبل المنطقة**

المقصود بنظرية الأمن الإيرانية الخليجية هو الإستراتيجيات المتبعة من طرف الجهتين لضمان أمنها و استقرارها القومي بالإضافة إلى الإستقرار الإقليمي ، و لا يمكننا الحديث عن مسألة الأمن في منطقة الشرق الأوسط عموما ، و منطقة الخليج خصوصا دون التعريج على الملف النووي الإيراني و سباق التسلح في المنطقة الذي يلقي بظلاله بل و يتحكم في السياسات الأمنية لكل من إيران و الدول الخليجية.

عقب توقيع الاتفاق النووي، ساد توجهان رسميان على المستويين الإقليمي والعالمي. التوجه الأول تبنته الدول الغربية، ومفاده أن الاتفاق النووي يعد بداية لتحقيق الاستقرار الإقليمي الذي يعني بدوره تحقيق الاستقرار العالمي". وربما يكون صحيحا من الناحية النظرية، إذا كانت السياسة الإقليمية لإيران تؤسس على مبادئ العلاقات الدولية، والتي من بينها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. أما التوجه الآخر، فقد تبنته دول مجلس التعاون وكذلك بعض الدول العربية، ومضمونه أن الاتفاق النووي سوف يعزز من التدخلات الإيرانية في شؤون دول الجوار، وذلك انطلاقا من المعضلة الرئيسية التي تواجهها إيران، حيث تشهد حالة من الصراع المزمن بين مفهومي "الدولة" و"الثورة"، ولا تزال الغلبة للمفهوم الأخير[48]. وقد برهنت الأحداث على صحة التوجه الأخير، ومن ذلك قيام متظاهرين في إيران بإحراق مبني السفارة السعودية في طهران والقنصلية العامة في مشهد، مما ترتب عليه إعلان كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع إيران، وإعلان دولة الإمارات العربية المتحدة عن تخفيض تمثيلها الدبلوماسي لدي إيران. والجدير بالذكر أنه كان هناك تأييد لموقف دول مجلس التعاون عموما، والمملكة العربية

السعودية على نحو خاص، على المستوى العربي، من خلال جامعة الدول العربية، وعلى المستوى الإسلامي، من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي[49].

والجدير بالذكر أيضا أن الصورة الذهنية السلبية بشأن إيران لدي الرأي العام العربي عموما، والنخب الفكرية على نحو خاص، تعد سلبية. ففي استطلاع للرأي أجراه مركز الجزيرة للدراسات، شمل 860 فردا ضمن عينات، تمثل النخبة العربية في 21 دولة عربية، وذلك خلال الفترة من 30 سبتمبر وحتي 30 نوفمبر 2015 أي خلال الأشهر التي تلت توقيع الاتفاق النووي[50]

وانطلاقا مما سبق، وفي ظل مضمون الاتفاق النووي، والظروف الإقليمية والدولية التي عقد فيها، فإنه يتخطي كونه مسألة فنية، حيث يرتبط ارتبطا وثيقا بمعادلة إقليمية ودولية آخذة في التشكل، بما يمكن معه القول إن دول مجلس التعاون تخوض معركة إعادة هيكلة الإقليم، مما يثير التساؤلات عن خيارات دول المجلس في مواجهة هذا الاتفاق[51]، والسياسات الإقليمية لإيران عموما. ولا يعني ذلك أن الخيارات جميعها يتعين أن تكون تصادمية، ولكن ربما القدرة على الجمع بين عدة خيارات من شأنها تحقيق مفهوم "توازن القوى" في منطقة الخليج العربي، الذي يعد أساسا مهما لاستقرار أي إقليم. فدول مجلس التعاون تسعى للحفاظ على التوازن في علاقاتها مع الدول الغربية من منطلق المصالح الإستراتيجية التي تمتد عبر عقود، ومع إيران بحكم الوجود، والجغرافيا. إلا أن ذلك التوازن ربما لم يعد هو الصيغة المثلي لصياغة علاقات دول مجلس التعاون مع كل من إيران والولايات المتحدة، حيث تتمثل المشكلة الأساسية التي تواجه دول المجلس في أن الاتفاق سوف يعزز الدور الإقليمي لإيران[52]، وهو ما يمكن لهذه الدول مواجهته من خلال عدة خيارات على النحو الآتي:

- **دول الخليج و القوة الموازية :**

كل المعطيات و التفاعلات المذكورة خلال دراستنا تدفع بدول الخليج العربي إلى أن تتبوأ محلا لصراع إقليمي-دولي تتفاعل فيها ثلاث قوي، هي القوة التدخلية، ويقصد بها جميع القوى التي لديها مصالح جوهرية في الإقليم[53]، وتسعي للوجود فيه، وتعبر عنها الدول الكبري، والتجمعات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو. ولكن تلك القوة تصطدم بالقوى المناوئة، وهي جميع القوى التي ترفض هذا التدخل الدولي، وهي العراق سابقا، وإيران في الوقت الراهن. وما بين القوتين، يأتي دور القوة الموازية التي تؤدي دورا مهما في تحقيق التوازن بين القوتين[54]. ومن ثم، يظل الصراع في حدوده المتعارف عليها دون أن يصل إلى حد المواجهة العسكرية، ولذلك، يتعين على دول مجلس التعاون العمل لبناء أمن ذاتي خليجي، من خلال تنفيذ الجانب الدفاعي من مقترح المملكة العربية السعودية بشأن تحول مجلس التعاون من "حالة الاتحاد" إلى حالة "التعاون" ،وفق عدة متطلبات، منها أن يكون هناك تجنيد إلزامي في كل دول المجلس، وصياغة استراتيجية موحدة بشأن شراء الأسلحة، حتى يمكن التكامل فيما بينها، والتفكير جديا في مقترح الدرع الصاروخية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تصريح قائد سلاح الجو الملكي البحريني، اللواء الركن حمد بن عبدالله آل خليفة، بأن "دول الخليج العربية تتعاون لبناء نظام دفاع صاروخي، وإنها تأمل في إعلان النتائج قريبا لتحقيق تقدم في الجهود التي تعطلت طويلا لإقامة نظام إقليمي للتصدي لقدرات إيران الصاروخية المتنامية"[55]. ومن شأن تفعيل مفهوم القوة الموازنة تحقيق توازن بين ضفتي الخليج العربي، ولا يعني ما سبق أن دول مجلس التعاون لم تبدأ في ممارسة الردع تجاه إيران، حيث يعد كل من استدعاء قوات درع الجزيرة للبحرين عام 2011، وقيادة المملكة العربية السعودية للتحالف العسكري العربي في اليمن عام 2015 مؤشرين مهمين على التصدي الخليجي الصلب للسياسات الإيرانية الإقليمية التي مثلت تهديدا مباشرا وغير مباشر لأمن دول المجلس. من ناحية أخرى، فإن إقرار دول

مجلس التعاون القوة البحرية المشتركة، خلال قمة المجلس في الدوحة عام 2014، يعد تطورا مهما نحو تحقيق الأمن البحري، وهو ما تشهد فيه إيران تفوقا نوعيا[56].

- **البرامج النووية السلمية الخليجية:**

في ظل السياسات الإيرانية التي تسعي لتوظيف الاتفاق النووي، ضمن صراعها مع كل من دول مجلس التعاون والدول الغربية، فإن هناك أحد سيناريوهين، الأول: التزام إيران ببنود الاتفاق النووي، وإبقاء البرامج النووية ذات طابع سلمي، وتحت إشراف مباشر من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والآخر: عدم إبداء إيران الشفافية الكاملة بشأن برامجها النووية، وبالتالي يكون هناك مستوي غير معلن يستهدف أن تتخطي إيران العتبة النووية في غضون سنوات قليلة[57].

وفي الحالة الأولي، يتعين على دول مجلس التعاون تطوير برامج نووية للأغراض السلمية، وفقا لقرار قمة مجلس التعاون عام 2006، والذي تضمن بيانها الختامي "الدعوة إلى إيجاد برنامج في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية، طبقا للمعايير والأنظمة الدولية".

وقد بدأ بعض دول المجلس في تنفيذ بعض مشروعات الطاقة النووية السلمية. ومع أهمية تلك الجهود، فإن المدي الزمني والتكلفة يظلان محددين مهمين لمدى نجاح تلك الجهود، حيث تحتاج المفاعلات النووية إلى نحو 12 عاما بين التخطيط، والتصميم، وتهيئة وإعداد البني التحتية، ودراسات الجدوى. ويتطلب الأمر نحو 18 عاما لبدء تشغيل المفاعلات، والاستفادة منها، بالإضافة إلى المخاوف بشأن مخاطر الإشعاعات النووية لإمكانية عدم توافر عناصر الأمان المطلوبة بشكل كاف في تلك المفاعلات، إما لوجود أخطاء في التصميم، أو لعدم وجود الخبرة البشرية المدربة بشكل جيد لإدارة تلك المفاعلات[58].

بينما في الحالة الثانية، وحال إعلان إيران أنها دولة نووية، فإن ذلك يتطلب موازنة دول المجلس لهذا الواقع الجديد، وهو ما أكدته العديد من التصريحات ،ففشل المفاوضات الإيرانية الغربية بشأن الملف النووي الإيراني، يعني ديمومة حالة عدم الاستقرار والتوتر في منطقة الخليج العربي، ومن ثم إجهاض أي مبادرات للتأسيس للأمن التعاوني الذي ينهض على إجراء اتبناء الثقة، واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار،ومن ثم ستظل منطقة الخليج العربي أسيرة للأمن الاستراتيجي الذي يعد سباق التسلح أحد أهم ملامحه،الأمر الذي يتعين معه ضرورة أنتكون دول مجلس التعاون على صلة وثيقة بطرفي التفاوض وهما إيران و الدول الغربية، حيث إن دول الخليج هي جزء أصيل من الإقليم الذي يشهد ذلك الصراع والتنافس المحموم بين قوى إقليمية وأخرى دولية، لكلمنها أجندته الخاصة التي قد لا تتوافق بالضرورة مع مص الحدول المجلس[59].

- **نحو إعادة صياغة نظام إقليمي جديد:**

انطلاقا من أن بيئة السياسة تؤدي دورا مهما في مضمونها، سواء بما تتيحه من فرص، أو ما ترتبه من تحديات لتلك السياسة، فإن السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط كانت عاملا رئيسيا في تكريس الخلل في توازن القوي الإقليمي الخليجي، من خلال الإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان عام 2001، أو الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وهما ما كانت إيران تعدهما مناوئين إقليميين، ذلك الخلل الذي أضحي أكثر وضوحا منذ عام 2011 و حتى عام 2016، حيث يشهد النظام الإقليمي العربي عموما تحولات جوهرية إلى الحد الذي وصفه البعض "بالسيولة السياسية"، و"عدم اليقين"، و"اللاتأكد" في عدد من الدول العربية، وفي العلاقات فيما بينها. ومن ثم، فإن هناك إمكانية لإعادة توزيع موارد القوة والنفوذ على مستوي النظام، وإعادة تشكيل التحالفات وأنماط السلوك السياسي فيه، وهذه العملية ذات طابع تفاعلي، وصراعي، وأبعاد عديدة[60]. ولا يمكن الفصل بين تلك التحولات والبيئة الإقليمية الكبرى، التي لا تضم إيران فحسب، بل تضم دولا أخرى، هي تركيا وإسرائيل، فضلا عن ملامح البيئة الدولية، التي تعكس

نظاما دوليا لم يعد أحادي القطبية، بما يعني أنه من الخطأ انتزاع الدور الإيراني من السياقين الإقليمي والدولي، وإنما تحليل ذلك الدور ضمن منظومة إقليمية آخذة في التشكل، على خلفية الأزمة السورية، التي أوجدت تحالفات جديدة في المنطقة "دمشق - طهران - موسكو". في مواجهة "الولايات المتحدة - تركيا - الناتو"، بما يحتم على دول مجلس التعاون أن تواجه السياسات الإيرانية ضمن تلك المنظومة الجديدة، من خلال آليات جماعية جديدة، منها مقترح مصر بتشكيل القوة العربية المشتركة - وهو المقترح الذي حظي بتأييد بعض دول مجلس التعاون، ومنها المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، حيث أكد كل من العاهل السعودي، والعاهل البحريني أهمية ذلك المقترح خلال زيارتيهما لمصر في أبريل 2016 - ومقترح المملكة العربية السعودية بتكوين التحالف العسكري الإسلامي لمواجهة الإرهاب[61].

من ناحية أخرى، فإن التمدد الإيراني في دول الجوار"سوريا- العراق-اليمن-لبنان" كان بسبب انحسار الدور الخليجي في تلك الدول، والتي عدتها إيران "مناطق رخوة"، مما حتم على دول مجلس التعاون التدخل عسكريا في اليمن، وإبداء الاستعداد للتدخل البري في سوريا. إلا أنه لا تزال هناك حاجة لصياغة استراتيجية خليجية لإعادة بناء دول الجوار، خاصة اليمن والعراق، للحيلولة دون تحولهما إلى مفهوم "الدولة الفاشلة"، التي تعني فشل إقليم بأكمله، فضلا عن بحث بناء منظومة للأمن الإقليمي، تعزز من مجلس التعاون كمنظومة إقليمية فرعية. فمع أن مجلس التعاون نشأ جامعا مانعا، فإن هناك العديد من الصيغ التي شهدتها بعض التنظيمات الإقليمية ومنها مجلس الناتو-روسيا كآلية دائمة للحوار بين الناتو، كمنظمة تضم الدول الغربية، وروسيا. ويمكن التفكير في توسيع مجلس التعاون بحيث يكون (6+2+1+1)، وهي دول المجلس الست، والعراق، واليمن، كدول من خارج المجلس، ومصر والأردن كمراقبين، الأمر الذي يعزز من دور مجلس التعاون ككتلة في مواجهة السياسات الإيرانية[62].

من خلال ما سبق استعراضه يمكننا القول أن العلاقات الإيرانية الخليجية مرت و لا تزال إلى غاية التاريخ الراهن تمر بوتيرة متأرجحة بين التصاعد و التنازل ، لكن الإحتمال الأول أقرب إلى الواقع المعاش ، و ذلك من خلال النقاط التالية:

- إصرار إيران على امتلاك الأسلحة النووية بحكم أنها الضامن الوحيد (حسب النظرية الأمنية الإيرانية) للمكانة الإستراتيجية القوية و النافذة التي امتلكتها و لازالت تمتلكها إيران على حساب العدو الصديق و الجار الضفة الثانية من الخليج و هي دول مجلس التعاون الخليجية.
- محاولة الدول الخليجية و خاصة المملكة العربية السعودية مجاراة إيران فيما يتعلق بالبرامج التسلحية ، و ذلك من خلال التأرجح في سياستها الخارجية بين الفواعل الدولية و الإقليمية من أجل كسب التأييد لامتلاك برنامج تسلحي يمكنها من مجاراة الأوضاع الشرق أوسطية الراهنة.
- الفواعل الدوليون (روسيا و الولايات المتحدة) و الإقليميون (تركيا ، إسرائيل) يسابقون الزمن من أجل إثبات الوجود في المنطقة سواء بالطرق الدبلوماسية" القوة الناعمة" ، الإقتصادية أو حتى العسكرية.

الهوامش

1. مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان : المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، 2008، ص 154.
2. حسام سويلم",مضيق هرمز فى بؤره الصراع الايرانى - الامريكى)","القاهره:مختارات ايرانيه , مركز الاهرام للدراسات السياسيه والاستراتيجيه,عدد 2,.2007
3. عيساوة أمينة : الدور الإقليمي الإيرانيفي النظام الشرق الأوسطي بعد الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، ص 78
4. عيساوة أمينة : المرجع السابق ، ص 78

5. حميدة عبد الحسين الظالمي ، الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران الجغرافي دراسة في الجغرافيا السياسية ، جامعة القادسية كلية التربية المثنى،ص4.
6. حميدة عبد الحسين الظالمي ،المرجع السابق،ص5
7. Gwenn Okruhlik and Patrick Conge, "The Politics of Border Disputes on the Arabian Peninsula",*International Journal, Vol.* 54, No. 2, (Spring2009).
8. Gwenn Okruhlik and Patrick Conge, "The Politics of Border Disputes on the Arabian Peninsula",*International Journal, Vol.* 54, No. 2, (Spring2009).
9. إسماعيل محمد صادق، من الشاه إلى النجاد.... إيران إلى أين؟ . القاهرة،العربي للنشر و التوزيع،ب.ت.ن.ص 88.
10. إسماعيلمحمدصادق : المرجع السابق ، ص89
11. نزار عبد القادر : السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية ، مجلة تشرين الأول ، العدد 58 ، 2006.
12. علاء محمد العبد مطر**"**,إيدلوجيه الثوره الايرانيه واثرها على توجهات السياسه الخارجيه الايرانيه تجاهدول الخليج1979-2003)," رساله ماجستير ,القاهره:كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه,2004، ص 95.
13. محمد حامد الأحمري و اخرون : العرب و إيران مراجعة في التاريخ و السياسة ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، الدوحة ، 2010 ، ص 73
14. نزار عبد القادر : السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية ، مجلة تشرين الأول ، العدد 58 ، 2006
15. نجلاء مكاوي ، و آخرون : الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث، بيروت، 2015، ص 136-137.
16. محمد أحمد المقداد : تأثير المتغيرات الداخلية و الخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية "العلاقات العربية-الإيرانية" حالة دراسة ، دراسات العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، المجلد 40، العدد 2 ،2013.
17. أحمد السيد سليم **: تحليل السياسه الخارجيه** ، القاهره، مركز النهضه المصريه,1998
18. عبدالرؤوف مصطفي : التحركات الإيرانية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي وانعكاساته علي الأمن الإقليمي، (أبعاد التحركات الإيرانية وأهدافها والانعكاسات والتحديات التي تفرضها علي دول المنطقة)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية بالقاهرة،.2009
19. عبد الرؤوف مصطفى : المرجع السابق.
20. يوسف خليفة اليوسف :مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط و القوى الأجنبية ، مركز دراسات الوحدة العربية' بيروت،2011 ص 96
21. المرجع السابق.
22. كمال صلاح عواد الحازمى"،تطوير نظام الامن الجماعى لمجلس التعاون الخليجى)،"رساله ماجستير, القاهره:كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه,2003 ، 150.
23. معتز سلامة : الطموح المبكر دواعي و فرص قيام اتحاد الخليج ، السياسة الدولية' العدد 189 ، 2012.
24. سعد بن علي الشهراني: اقتصاديات الأمن الوطني،مدخل إلى المفاهيم و الموضوعات، جامعة نايف العربية، الرياض،2003، ص 160.
25. ظافر محمد العجمي: أمن الخليج العربي، تطوره و إشكالاته من منظور العلاقات الدولية و الإقليمية ،مركزدراسات الوحدة ، لبنان ، 2006.
26. عمر هشام الشهابي : اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية و تفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المستقبل العربي ، العدد400 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2012.
27. جريجوري كوساتش و إلينا مالكوميان : المرجع السابق.
28. فتحي العفيفي : الإستعصاء الليبيرالي في الخليج العربي ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد12 ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011.
29. ظافر محمد العجمي : المرجع السابق .

30. جريجوري كوساتش و إلينا مالكوميان : مجلس التعاون لدول الخليج العربية : المنظمة الإقليمية و الأمن الإقليمي ، مركز الإعلام و الدراسات العربية الروسية ، 2015.
31. على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة مفاهيم، 2013
32. أشرف محمد كشك : تطور الأمن الإقليمي الخليجي: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص ص119و120
33. أشرف محمد كشك: المرجع السابق . ص 120.
34. معتز سلامه",الصعود:التمدد الاقليمى لدور مجلس التعاون الخليجى)،"مجله السياسه الدوليه,القاهره,مركز الاهرام للدراسات السياسيه والاستراتجيه,العدد185,يوليو 2011.
35. مصطفى علوى ",تطور الامن الاقليمى الخليجى منذ عام2003 دراسه فى تاثير حلف الناتو)،"رساله دكتوراه,القاهره:,2009. ص 145
36. مصطفى علوي : المرجع السابق ، ص146.
37. خليل عرنوس سليمان : دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية و هيكل النظام الدولي ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، الدوحة، تشرين الثاني ، 2011
38. خليل عرنوس سليمان : المرجع السابق.
39. نجلاء مكاوي ، و اخرون : الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث، بيروت، 2015، ص 264
40. عبد الغني بن محمد القحطاني : رؤية استراتيجية للتقارب الروسي الإيراني و انعكاساته الأمنية على منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2014.ص 106-107
41. عبد العزيز المهري : التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد و أثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، 2010 ، ص 66
42. محمد السعيد إدريس، إيران وحسابات مخاض تسويات الأزمات الإقليمية، مختارات إيرانية، العدد178، سبتمبر2015، صفحة 7
43. رائد حسن سليمان، تأثير العلاقات السورية الإيرانية علي القضايا العربية 1997- 2011، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012، ص 123- 125.
44. رائد حسن سليمان، المرجع السابق ، ص 127- 128
45. عبد العزيز المهري : المرجع السابق ، ص 86
46. نجلاء مكاوي ، يحي صهيب ، تامر بدوي، المرجع السابق ، ص 265.
47. محمد السعيد إدريس، إيران وحسابات مخاض تسويات الأزمات الإقليمية، مختارات إيرانية، العدد178، سبتمبر2015، صفحة7
48. نجلاء مكاوي ، يحي صهيب ، تامر بدوي ، المرجع السابق ، ص 266.
49. محمد السعيد إدريس، إيران وحسابات مخاض تسويات الأزمات الإقليمية، مختارات إيرانية، العدد178، سبتمبر2015، صفحة9
50. يحي مفرح الظهراني و اخرون: مسيرة التعاون الخليجي التحديات الراهنة و المخاطر المستقبلية " الإتحاد الخليجي ضرورة أم خيار"، مركز الجزيرة للدراسات ، 2015.
51. رياض الراوي : البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط' الأوائل للنشر و التوزيع ، سوريا ، 2008، ص245.
52. المرجع السابق ، ص 247.
53. محمد جمال مظلوم : الحروب الإقليمية في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 185، يوليو 2011.

54. محمد جمال مظلوم ، المرجع السابق.
55. يوسف مطلق العنزي : رؤية إستراتيجية لتطوير التصنيع العسكري لدول مجلس التعاون الخليجيلمواجهة التحديات الخارجية'جامعة نايف العربية للعلوم ، 2015 ، ص 105.
56. يوسف مطلق العنزي : المرجع السابق، ص 105.
57. عبد الله فالح المطيري : أمن الخليج العربي و التحددي النووي الإيراني ، جامعة الشرق الأوسط ، 2011 ، ص 32.
58. يحي بن مفرح الظهراني : النووي الإيراني و التوازن الإستراتيجي في الخليج ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2015.
59. عبد الله فالح المطيري : المرجع السابق ، ص 33.
60. يحي مفرح الظهراني و آخرون: مسيرة التعاون الخليجي التحديات الراهنة و المخاطر المستقبلية " الإتحاد الخليجي ضرورة أم خيار"، مركز الجزيرة للدراسات ، 2015.
61. نجلاء مكاوي ، يحي صهيب ، تامر بدوي، المرجع السابق ، ص 281.
62. نجلاء مكاوي ، يحي صهيب ، تامر بدوي، المرجع السابق ، ص 282.